منهج التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني

أ.د.عبد الإله علي جويعد & م.باحث:غيداء كاظم عبدالله
كلية الآداب/جامعة القادسية

الخلاصة :

يسلط هذا البحث الضوء على منهج التعليل النحوي لدى شخصية موسوعية ، وعلم من أعلام العربية هو عبد القاهر الجرجاني ، الذي وضع نظرية النظم التي رسمت رؤية جديدة لدراسة النحو العربي على منهج يقوم على مراعاة المعاني النحوية في نظم الكلمات .

ويظهر هذا البحث مقدرة عبد القاهر التعليلية وكيفية تعليله للقواعد والأحكام النحوية من خلال عرض خطواته المنهجية في التعليل .

المقدمة:

الحمد لله الأول قبل الإنشاء ، والباقي بعد فناء الأشياء ، والصلاة والسلام على خير العباد والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فيرتبط التعليل بالفكر الإنساني ارتباطاً وثيقاً ، إذْ يعد وسيلة معرفية تساعد على الفهم والتعلم ؛ لذلك لم تستغنِ عنه العلوم الإنسانية والعلمية ، أو بالأحرى كل العلوم التي يتناولها الإنسان ، ولم تكن الدراسات النحوية بمعزل عن تلك العلوم إذِ استعانت بالتعليل منذ باكورة نشأتها، فجعلته معيناً لها؛ لتفسير ظواهرها، وقواعدها، وأحكامها، فهو وسيلتها الاقناعية في تثبيت تلك الظواهر والأحكام . كما أن الطبيعة الاجتهادية للتعليل شجعت النحويين لجعل التعليل ميداناً تتبارى فيه قدراتهم العقلية وطاقاتهم الفكرية في إنتاج علل يربطون بها بين الواقع اللغوي،والقاعدة النحوية ، فولد التعليل ؛ ليكون بوابة للتواصل بين المنظومة اللغوية الفكرية المبنية على شكل أحكام وقواعد عقلية ، والقارئ المتعلم المدفوع بفطرته لمعرفة أسرار وضع تلك الأحكام والقواعد .

وقد عني البحث بكشف المقدرة التعليلية التي يمتلكها عبد القاهر الجرجاني والتي أغفلت ذكرها الدراسات الكثيرة التي كتبت عن نتاجه العلمي ، وينتهي بخاتمة توضح أهم نتائج البحث .

التمهيد:موقف النحاة من التعليل والعلة النحوية

اختلف موقف النحويين من التعليل فمنهم من أيد التعليل ودافع عنه، ومنهم من عارضه ، ومنهم من وقف منه موقفاً وسطاً .

فكان ابن جني(ت ٣٩٢ هـ) من المصرحين بموقفه المؤيد للتعليل ، إذْ عقد باباً في خصائصه بعنوان ((باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها)) ، صدره بقوله : ((اعلم أنَّ هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكةٌ وعصمة ؛ لأنَّ فيه تصحيح ما تّدعيه على العرب : من أنَّها أرادت كذا لكذا ، وهو أحزم لها ، وأجمل بها ، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها))[١]، وعقد باباً آخرَ في الرد على من اعتقد بفساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلَّة ، مبيناً أن طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس ولغو وجهل[٢]، ولقد نقل السيوطي (ت ٩١١ هـ) عن صاحب المستوفي رأيه الذي رد فيه بعض العوام الذين اعتقدوا فساد علل النحو ورأوا أنها واهية متكلفة [٣].

أما المعارضون المصرحون برفضهم للتعليل فقد تصدرهم ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ هـ)الذي رأى وجوب تخليص النحو العربي من العلل النحوية ، لأنّها في رأيه لا تفيد غير التعقيد ، إلاَّ أنَّه لم يطالب بإلغائها جميعاً لأن منها ما لا يمكن إلغاؤه وهي العلل الأول، التي يمكن من خلالها

معرفة كلام العرب، لكنه طالب بإلغاء العلل الثواني والثوالث ، فقال: ((ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: قام زيد لم رفع فيقال : لأنَّه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول : ولمَ رُفعَ الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ...))[٤] .

ويميل الباحثون إلى أنَّ رفضه لهذه العلل متأتٍ من تأثره بالمذهب الظاهري في الأندلس، تقول الدكتورة خديجة الحديثي : ((وكان ابن مضاء ظاهرياً في النحو كما كان في الفقة ،ولذلك ... رأى ما رآه الظاهرية من إلغاء العلل وإلغاء طلبها في الشرع فقال بتطبيق ذلك على النحو))[٥] .

إنَّ كثرة التعليل أمرٌ رفضهُ أبو حيان ، وأسباب رفضه ترجع إلى تأثره بالمذهب الظاهري ورغبته بتيسير النحو في عصره ، إذْ قال: ((والنحويون مولعون بكثرة التعليل،ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك ،... فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم))[٦].

أما المحدثون فلم تختلف آراؤهم كثيراً في العلل عن سابقيهم من النحويين، إذِ انقسموا ، فكان بعضهم مؤيداً لها مقتنعاً بضرورتها في الدرس النحوي وكان البعض الآخر معارضاً لها مناديا بإلغائها من النحو ، ومنهم من وقف منها موقفاً وسطاً . فمن المؤيدين للتعليل الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إذْ هو عندهُ ((ضرب من التفكير لا سبيل إلى صده أو الوقوف في وجهه ، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في التعليم أن يهمل ويترك ، وإنما تقتضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه و توجيهه حتى يكون سبباً يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس ، ويجعلها جزءاً من واقع فكره وعقله))[٧] ، كذلك أيدَّ الأستاذ علي النجدي التعليل ودافع عنه ، فهو يرى أنَّ التعليل لا يمكن إنكاره لأنّه نابع من طبع الإنسان في البحث عن الأسرار واستنباط المسائل وعرضها كي ترضاها العقول وتأخذ ما تأخذ عن بينة ، وتدع ما تدع عن بينة [٨] .

أمَّا المعارضون للتعليل النحوي فكان أشدهم فؤاد حنا ترزي الذي أنكر مبدأ العلة بقوله :((فمبدأ العلة فاسد من أساسه في الدراسات اللغوية، وقد أدخل على نحونا كثيراً من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة))[٩]، وقد وقف الأستاذ إبراهيم مصطفى من العلة النحوية والتعليل موقفاً متشدداً متهماً النحاة بأنهم فتنوا وشغلوا بالعلل كثيراً وهم يتناولون الإعراب [١٠].

ورفض الدكتور مهدي المخزومي تمسك النحاة بالعلل التي لا تمت إلى اللغة بصلة واصفاً إياها بالمتاهات [١١]. كما رفضه الدكتور إبراهيم السامرائي قائلاً : ((والتعليل من أساسه شيء غريب في المادة اللغوية والنحوية ، وهو يتناقض كل التناقض والمنهج الجديد المعتمد على الوصف))[١٢] .

ومن المحدثين الذين اتخذوا موقفاً وسطاً من العلة النحوية الدكتور مازن المبارك فهو يرى ((أنَّ العلة ليست أمراً لازماً لنا دوماً ــ بل علينا ــ أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة ولنترك الإلحاح في السؤال عنها))[١٣].

وقدم عباس حسن رأياً مطابقاً لرأي ابن مضاء إذْ قال : ((فحسبنا من العلل تلك الأوائل التي تبين أن هذه الكلمة مرفوعة مثلاً لأنَّها فاعل أو مبتدأ ،... لانزيد على ذلك شيئاً مهملين ما عداها من العلل التي أعلت النحو، والمشتغلين به))[١٤] .

بناءً على ما تقدم من موقف القدماء والمحدثين يمكن القول إنَّ التعليل النحوي قد خدم الدرس اللغوي بتفسيره للأحكام والظواهر اللغوية وبيَّن خصائصهما لذلك لا يمكن رفضه أو إلغاء العلل جميعها وفي الوقت نفسه لا يمكن قبول جميع العلل ؛ لأنَّ منها ما جاءت مطبوعة بطابع فلسفي مجرد بعيدة عن روح اللغة فأثقلت الدرس النحوي ولم تعد عليه بفائدة لذلك كان إلغاؤها أفضل من إبقائها .

منهج عبد القاهر الجرجاني في التعليل النحوي :

يمكن حصر سمات منهج عبد القاهر في التعليل النحوي بما يأتي :

١. الترجيـــح

من سمات منهج عبد القاهر أنه كان يعرض العلل ثم يرجح ما يراه مناسباً ، من ذلك تعليلـــه كسر لام الأمر بعلتين ثم ترجيحه إحداهما ، إذْ قال : ((وأمّا لامُ الأمر في لِيَفْعَلْ ، فقد يُمكن أنْ يقال : إنّهُ كُسِرَ للفرق بينهُ وبين لام الابتداء إذْ كان قد يُلتبس في حال الوقف في قولك : إنَّ زيـــداً ليفعـــل ، وزيدٌ ليفِعل، تريد ليفعَلُ و لِيفْعَلْ ، فلو لم تكسر لالتبس ، وهذا غير قويّ ، والأوجَهُ أنْ يُقال : انّه كُسِرَ إذْا كان المُفتقرُ إليه الحركة فقط))[١٥]، أي إنَّ عبد القاهر عند تعليله كسر لام الأمر ((وهـــي الـــلام المكسورة التي يطلب فيها الفعل))[١٦]، التي تجزم الفعل المضارع [١٧]، بيَّن إمكانية أن تكون العلـــة التي سببت كسر لام الأمر هي علة فرق أي التفريق بين لام الأمر ولام الابتداء لرفع الالتباس الـــذي قد يحصل بينهما في حالة الوصف إلاَّ أنَ عبد القاهر لم يرجح هذا التعليل و وصفه بأنَّه غيـــر قـــوي مرجحاً علةً أخرى ، مع العلم أنَّه اعتمد على علة الفرق في كثير من المواضع [١٨] . ومن الغريب حقاً أنْ تكون العلة التي رجحها عبد القاهر هي الافتقار إلى الحركة فقط ؛ ذلك أنَّها لو صحت لكان يجوز أن تدخل الضمة أو الفتحة على لام الأمر لأنَّهما أيضاً من الحركات ، ومن المعروف لدى النحويين أن لام الأمر تكون مكسورة ، وقد تسكن إذا تقدمها الفاء أو الواو للتخفيف [١٩] .

ويمكن القول إنَّ تعليل كسر اللام بعلة الفرق هو الأكثر قبولاً ولاسيما أنَّهـــا تـــرتبط بســـلامة الاستعمال اللغوي وصحته ، ومن خلالها تتجسد وظيفة الحركات في تبين المعـــاني ودفـــع اللـــبس ، والتعليل بها يعود بفائدة على الواقع الاستعمالي أكثر من علة الافتقار إلى الحركة التـــي قـــدمها عبـــد القاهر أو علة الحمل على النظير التي قدمها ابن يعيش في قوله : ((لمَّا كانت اللام هنا من عوامـــل الأفعال الجازمة والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء حملت في الكسر على حروف الجر نحـــو اللام والباء))[٢٠]، فإن تعليلها بالحمل على النظير لا يعود بفائدة على الواقع الاستعمالي .

ومن مواضع التعليل التي عرضها عبد القاهر ورجح فيها بين العلل ، تعليلـــه بنـــاء الفعـــل الماضي على الفتحة [٢١] ، وتعليله بناء المنادى المفرد على الضم [٢٢] .

٢. المحاورة والمناقشة

يعد أسلوب المحاورة والمناقشة من أقدم الطرائق المنهجية التعليمية إذْ استعمله علمـــاء اللغـــة الأوائل عند تأليف كتبهم [٢٣] ، وكان هذا الأسلوب في بادئ الأمر نقلاً للأسئلة والأجوبة التـــي كانـــت تدور بين الأستاذ وتلميذه كما هو واضح في كتاب سيبويه [٢٤]، لكنه تطور بمرور الزمن فأخذ مؤلف الكتاب يعمد إلى وضع الأسئلة التي تتبادر للذهن ، فيجيب عنها ، فيكون هو السائل والمجيب غايته في ذلك التيسير والسهولة في فهم المسائل وحفظها ، والواضح أن عبد القاهر الجرجـــاني اســـتعان بهـــذا الأسلوب لعرض العلل فقال في علة دخول ((الواو)) على جملة الحال : ((ما الذي منع في قولك: ((جاءني زيد وهو يُسرع ، أو: وهو مُسرعٌ)) أنْ يدخل الإسراع في صلة المجيء و يضامُّه في الإثبات ، كما كان ذلك حين قلت: ((جاءني زيد يُسرع)) ؟ فالجواب أن السبب في ذلك أنَّ المعنى في قولك : ((جاءني زيد وهو يسرع))على استئناف إثباتٍ للسُّرعة،ولم يكن ذلك في((جاءني زيد يســـرع)) . وذلك أنك إذْا أعدت ذكر ((زيد)) فجئت بضميرهِ المنفصل المرفوع، كان بمنزلـــة أنْ تُعيـــد اســـمه صريحاً فتقول : ((جاءني زيدٌ وزيدٌ يُسرع)) في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل ((يســـرع)) فـــي صلة المجيء ، وتضمَّه إليه في الإثبات . وذلك أنّ إعادتك ذكر ((زيـــد)) لا يكـــون حتـــى تقصـــد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ،وحتى تبتدئ إثباتاً للسرعة)) [٢٥]، وقد اســـتعمل عبـــد القـــاهر هـــذا الأسلوب في مواضع كثيرة [٢٦].

٣. الاعتماد على الأمثلـــة الحسيـــة في التعليـــل

عمد عبد القاهر إلى عرض مجموعة من الأمثلة الحسية للاستدلال بها علـــى صـــحة تعليلـــه للمسائل النحوية. واختياره الأمثلة الحسية وكان ذلك عملاً مقصوداً ؛ ذلك لأنَّ فهمها يسهل على القارئُ ،أي إنَّ الأمثلة كلما كانت قريبة من واقع الإنسان وبيئته سهل فهمها وقبولها لأنَّ الإحساس بها يكـــون عن تجربة سابقة أو من المشاهد المألوفة لذلك فإنَّ قبول هذه الأمثلة يضاعف نسبة قبول العلة، ومـــن الأمثلة الحسية التي وردت عند عبد القاهر في تعليله لكون الفعل فرعاً للمصـــدر ومأخوذاً منه، قولـــه ((... فالفعل يتضمن المصادر، والمصادر لا تتضمنه ، ألا ترى أنَّ الضربَ لايَدُلُّ على ما يدُلُّ عليه ضرب ، كما يدلُّ هو على ما يدُلُّ عليه الضربُ، وإذا كان كذلك وجب الحكم بأنَّ الفعل فرعٌ للمصدر ومأخوذ منهُ ، كما أنَّ الأواني المصوغة من الفضة فرعٌ عليها ، ومأخوذةٌ منها ، إذ حالُها مع الفضـــة كحال الفعل مع المصدر، ألا ترى أنَّ السوار فضةٌ وليس الفضَّةُ بسوارٍ ، لأنَّ فيه زيادةً ليســـت فـــي الفضة . كما أنَّ الفعل مصدرٌ وليس المصدر بفعل ، لأنَّ الفعل يدلُّ على الزمان والمصدرُ لا يدلُّ عليه ، فلما كان الأمر على ما وصفنا علمت أنَّ الفعل مأخوذٌ من المصدر، كما كانـــت الصـــور المختلفـــة مأخوذةً من الفضة))[٢٧].

ومن الأمثلة التي عرضها عبد القاهر التي ارتبطت بالواقع الاجتماعي، ما جاء في تعليله لعدم جواز وقوع المعمول حيث لا يقع العامل عندما قال:((وإنمَّا لم يجز أنْ يقع المعمولُ حيـــث لا يقـــع العاملُ ، لأجل أنَّ المعمول تبع للعامل فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله ، وأجمل أحواله أنْ يقع في موقعه فأمّا أنْ يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا. مثال ذلك أنْ يجلس الغلامُ حيـــث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك خروجُ من الحكمة والتسوية بين الســـيد والغـــلام ليست مما يحسن ايضاً . إلاّ أنَّ وجهها أنَّه إذا كان تابعاً جاز أنْ يأخذ رتبته لالتباسه بهِ ، وكونه مـــن جملته))[٢٨] .

ويمكن القول إنَّ استعمال عبد القاهر للأمثلة الحسية يؤكد بطريقة غير مباشرة أنَّ النحو لـــيس بمعزل عن الواقع .

٤. الاعتماد على الوجهـــة النفسيـــة في التعليل

يبدو أنَّ الآراء الفكرية للأشاعرة حول النفس الإنسانية تركت بصمة في أسلوب عبد القـــاهر وتوجهاته الفكرية ، فاهتمام الأشاعرة بقضية الكلام النفسي و دفاعهم عنها وتأصيلهم لها كتأكيد الغزالي بأنَّ الكلام هو معنى قائم بالنفس [٢٩]، ترك أثراً في التوجه الفكري لعبد القاهر الجرجـــاني إذْ أولـــى الاتجاه النفسي أهمية ظهرت بشكل واضح في كتابه أسرار البلاغة الذي تتبع فيه ما يؤثر في الـــنفس وما تأنس به وما تنفر منه ، من ذلك تعليله لتأثير التمثيل بالنفس [٣٠]، كما شهد كتابه دلائل الإعجـــاز على عنايته بالجانب النفسي من ذلك قوله :((وأنَّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتُّب معانيهـــا فـــي النفس))[٣١]، وما جاء في حديثه عن أنَّ الألفاظ أوعية للمعاني، إذْ قال:((... فإذا وجب لمعنى أنْ يكون أوَّلاً في النفس ، وجب للفظ الدال عليه أنْ يكون مثله أوّلاً في النطق)) [٣٢].

إنَّ أراء الأشاعرة كان لها وقع في منحى تعليل عبد القاهر ؛ إذْ علل تقديم المحدث عنه فـــي ضوء الملحظ النفسي ، قائلاً: ((فإذا قلت: ((عبد الله)) فقد أشعرت قلبه بذلك أنَّك قد أردت الحـــديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: ((قام)) أو قلت:((خرج)) ، أو قلت: ((قَدِم)) فقد عَلِم ما جئـــت به وقد وطَّأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبِله قبـــول المهيـــأ لـــه المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك، وأدخل فـــي التحقيـــق))[٣٣]، فاستطاع عبد القاهر بإدراكه الحسي أنْ يبين دور التوطئة والتنبيه كمؤثرات نفسية في قبول المخاطب للجملة وانطلاقاً من هذه القدرة الأدراكية التي يتحلى بها عبد القاهر استطاع أنْ يبني مبدأ نفسياً عاماً إذْ يقول : ((وجملة الأمر أنَّه ليس إعلامك الشيء بغتة غُفلاً ، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمـــة

له ، لأنَّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام . ومن ههنا قالوا : إنَّ الشيء إذا أُضمِر ثم فُسِّر ، كان ذلك أفخم له من أنْ يذكر من غير تقدمة إضمارٍ))[٣٤] ، كما علل في ضوء هذا المبدأ النفسي مجيء ضمير القصة مقدماً معتمداً على الأمثلة القرآنية وذلك بقوله : ((... أنَّا نعلم ضرورةً في قوله تعالى :(**فَإِنَّهَا لاَ تَعمَى الأَبَصارُ**) [٣٥] ، فخامةٌ وشرفاً وروعةً ، لا نجد منها شيئاً في قولنا : ((فإنْ الأبصار لا تعمى)) ، وكذلك السبيل أبداً في كل كلام كان فيه ضمير قصةٍ. فقوله تعالى : (**إِنَّهُ لاَيُفلِحُ آلكَافِرُونَ**)[٣٦] ، يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين، ما لو قيل: ((إنَّ الكافرين لا يفلحون)) ، لم يُستفد ذلك. ولم يكن ذلك كذلك إلاّ لأنَّك تُعلمهُ إياه من بعد تقدمةٍ وتنبيهٍ ، أنت به في حكم من بدأ وأعاد و وطّد ، ثم بنى ولوَّح ثم صرَّح . ولا يخفى مكان المزيّة فيما طريقه هذا الطريق))[٣٧].

كما يلحظ أنَّ الملحظ النفسي قد عمل جنباً إلى جنب مع بقية العلل الأخرى، ويمكن القول إنَّه بمثابة علة غائية مرافقة للعلل التعليمية والقياسية. كما استطاع عبد القاهر اعتماداً على دقة ملاحظته والخوض في مكنونات النفس أنْ يرصد بعض الحقائق النفسية من ذلك قوله: ((...أنْ في البيان ، إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك لهُ ، أبداً لُطفاً و نُبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرِّك))[٣٨]. وانطلاقاً من هذا المبدأ النفسي علل عبد القاهر ما حذف بعد (لو) في قول البحتري:

لَوْ شِئْتَ لَم تُفسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَماً وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ [٣٩]

فجمع في تعليله ما بين الجانب العلمي والعقلي وذلك باعتماده على علة الاستغناء إذْ يقول: ((الأصل لا محالة : لو شئت أنْ لا تُفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه))[٤٠]، و الجانب البلاغي للحذف الذي يتضح من قوله:((... ثم هو على ما تراه وتعلمه من الحُسن والغرابة ، وهو على ما ذكرتُ لك من أنَّ الواجب في حُكم البلاغة أنْ لا يُنطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ))[٤١] ، مشيراً إلى الترابط الوثيق ما بين الحقائق النفسية و الأغراض البلاغية من خلال قوله : ((فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت:((لو شئت أنْ لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها)) ، صرت إلى كلام غثٍّ، وإلى شيء يمجُّه السمع ، وتعافه النفس . وذلك أنَّ في البيان ، إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك لهُ ، أبداً لطفاً ونُبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرِّك))[٤٢].

إنَّ تقنية عبد القاهر في الجمع ما بين الجانبين في تعليله تكشف عن نضجه الفكري وقدرته الفذة في تحسس المؤثرات النفسية وأدراك علاقتها باللغة .

٥. النزعة العقلية في تعليل عبد القاهر : تتضح نزعته العقلية في التعليل من خلال ما يأتي :

أ – الاهتمام بالعلل التعليمية والقياسية والجدلية

قدم النحويون أكثر من تقسيم للعلة، ولم يلزموها بتقسيم واحد؛ ذلك أنَّهم اعتمدوا على أسس متنوعة في التقسيم ، ومن هذه التقسيمات التقسيم الثلاثي الذي قدمه الزجاجي في كتابه الإيضاح عندما قال: ((... وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية)) [٤٣]، وكل علة من هذه العلل لها وظيفة خاصة فالعلة التعليمية:((هي التي يتوصل بها إلى كلام العرب))[٤٤]، أمَّا العلة القياسية فهي((التي تعلل حمل الكلام بعضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي))[٤٥] ، ومثل لها الزجاجي بقوله : ((فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأنَّ ، في قوله إن زيداً قائم ، لم وجب أنْ تنصب ((إنَّ)) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أنَّ تقول : لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول ، فحُملت عليه فأعملت اعمال لمّا ضارعته))[٤٦] ، ومثَّل للعلة الجدلية بقوله : ((فكل ما يعتل به في باب ((إنَّ)) بعد هذا . مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيِّ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة ...))[٤٧] ، ويمكن القول إنَّ العلتين (التعليمية والقياسية) سبق وذكرهما ابن السراج ولكن بتسميات مختلفة إذ وردت عنده بالعلل الأولى

والعلل الثواني [٤٨]، وعلى كل حال فإنَّ عبد القاهر لم يذكر هذه الأضرب ولم يصرح بأسماء العلل أو أنواعها ولكنه علل بعض المسائل النحوية على وفق هذه العلل فجمع في حديثه عن (أولُ و علُ وبعدُ وقبلُ) اضرب العلل الثلاثة التعليمية ، والقياسية، والجدلية ، إذْ قال : ((... ففيه ثلاثة أسئلة : أحدها : أنْ يقال لم بُني ؟ والثاني : أنْ يقال لم بني على الحركة ؟ والثالث : أنْ يقال : لِمَ بُني على الضمة ؟ فأمَّا العلةُ في بنائه فهي أنَّ أولُ يضافُ تقول: جئتك أول القوم ،... وكذا تقولُ : قبل زيدٍ وبعد عمرو ، ثم يحذف المضاف إليه في اللفظ ، ويراد المعنى ليبقى الاسم الأمكن العاري من أسباب منع الصرف بغير تنوين ، وذلك مخالفة للأسماء فيبنى حتى يتخلص من هذا الخلاف ،... وأمّا سبب بنائه على الحركة فما ذكرنا من أنهم يجعلون الحركة دليلاً على التمكن ، وفرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً وبين ما يكون عريق البناء،... وأمّا سبب بنائها على الضَّم فإنَّ الضمة أقوى هذه الحركات ، والموضع موضع الدلالةِ على التمكن فيختار أقوى هذه الألفاظ)) [٤٩].

إنَّ كل سؤال من هذه الأسئلة التي طرحها عبد القاهر يمثل ضرباً من هذه العلل ، فالجواب عن السؤال الأول مَثَلَّ العلة التعليمية والجواب الثاني مَثَلَّ العلة القياسية والجواب عن السؤال الثالث مثل العلة الجدلية، ويبدو أنَّ غاية عبد القاهر من هذه السلسلة التعليلية المترابطة فيما بينها هو تثبيت الحكم النحوي(البناء) لهذه الأسماء.

ب ــ الاهتمام بالعلل الثواني

إنَّ اهتمام أكثر النحاة بالتعليل دفعهم إلى توسيع مداره عن طريق توالد العلل أي إنَّ العلة الأولى تنتج علة ثانية وتكون الأخيرة مرتبطة بالأولى وموضحة لها ، ونتيجة من نتائج الاهتمام بالتعليل ظهر مصطلح العلل الثواني على يد ابن السراج في حديثه عن المفعول[٥٠]، كما أطلق ابن السراج عليها تسمية أخرى إذْ اسماها(علة العلة)[٥١]، أي إنَّها علل للعلل الأوائل ، إلا أنَّ هذه التسمية لم تلقَ قبولاً من بعض النحويين ، إذ أنكرها ابن جني وعدها شرحاً للعلة الأولى وتتميماً لها ، قال في كتابه الخصائص: ((الذي سماه علة العلة إنَّما هو تجوّز في اللفظ ، فأمّا في الحقيقة فإنه شرح وتفسير و تتميم للعلة))[٥٢]، كما أنكرها ابن مضاء ودعا إلى إلغائها قائلاً : ((والعلل الثواني هي المستغني عنها في ذلك ، ولا تفيدنا ، إلاّ أنّ العرب أمّة حكيمة))[٥٣].

ويبدو أنَّ عبد القاهر لم يكن من الرافضين للعلل الثواني لأنه أهتم بهذه الطريقة من التعليل وأتبعها في تعليله وإن لم يصرح بمصطلح العلل الثواني ، وهناك أمثلة كثيرة [٥٤]، تدل على اتباعه لهذا النوع من ذلك تعليله بناء الفعل الماضي على الفتح ، إذْ علل أولاً بناءه على الحركة قائلاً : ((إلاَّ أنَّهم بنوا هذا القبيل على الحركة للدلالة على التمكن ،... فلما حصل لمثال الماضي تمكن ليس لمثال الأمر بُني على أقوى العلامتين ، وهو الحركة ، إذْ هي أقوى من السكون))[٥٥]، ثم ألحقها بعلة ثانية بين فيها العلة من اختيار الفتحة علامة للبناء بقوله : ((... والفتحة كافية ، لأنَّ الفصل بينها وبين السكون واضح ، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفتها ، والفعل وإنْ حصل له تمكن فليس بحاصل له قوة الأسماء . وإذا كان كذلك وجب أنْ يُخَّص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى))[٥٦].

إنَّ اهتمام عبد القاهر بمثل هذا النوع من التعليل يؤكد ولعهُ في استقصاء العلة وتتبعها وبيان تأثيرها .

ت – تأثر منهج عبد القاهر بالفلسفة والمنطق

تعد الفلسفة والمنطق من العلوم الإغريقية التي دخلت الجزيرة العربية عن طريق عملية الترجمة التي بدأت فعاليتها في نهاية القرن الثاني الهجري ، وتمكنتا من التأثير في الحركة الفكرية العربية [٥٧]، وكان النحو من العلوم التي تأثرت بهذين العلمين ، وعن هذا التأثير قال الدكتور مازن المبارك : ((إنَّ المنطق طبع الفكر الإسلامي ونتاجه بطابعه . وأن النحو تأثر بالفقه والكلام والمنطق

))[٥٨]، فما انتهجه علماء اللغة من استعمال التقسيمات المنطقية والقضايا الجدلية الكلامية ، إنما يرجع في أصله إلى المنطق الصوري والى الثقافة اليونانية عامة [٥٩]، لاسيما أنَّ نحاة القرن الرابع الهجري ((أخذوا يمزجون النحو بالمنطق ، ويحكمون الاعتبارات الكلامية والأصولية في أصول هذا الدرس ومسائله))[٦٠] .

ومن أهم جوانب النحو العربي التي تأثرت بالفلسفة والمنطق هو القياس والمصطلحات ، والعلل ، فالقياس النحوي لم يختلف عن القياس الأرسطي بمسألة (الشكلية) أي الاهتمام بالاتساق الصوري الشكلي للقوانين دون الالتفات إلى مضمونها و واقعيتها [٦١] . كما أثر المنطق الأرسطي في مصطلحات القياس النحوي فظهر مصطلح النسبة ،والتناسب والطرد ، الأمر الذي دفع أحد الباحثين إلى القول بأن فكرة الحد هي فكرة مقتبسة من المنطق [٦٢] ، ويبدو أنَّ إتباع النحاة طريقة المناطقة في صياغة الحد النحوي بأنَّ جعلوه جامعاً مانعاً هي التي أوحت له بهذا الرأي ، لأنَّ الحقيقة هي ما أثبتها الدكتور مهدي المخزومي من أن فكرة وضع المصطلحات أخذها النحويون عن الخليل بن أحمد الفراهيدي [٦٣].

أما بالنسبة للعلل فقد عرفها العرب وقامت في عقولهم كما عرفوا النطق ومواقع الكلام[٦٤] ، لكن تأثرها بالمنطق يتضح من خلال ظهور العلل الثواني و الثوالث التي تبتعد عن روح اللغة وتقوم على التأمل والنظر الفلسفي ، مما جعل أحد الباحثين المحدثين يصفها بأنَّها ((نوع من إعمال الفكر المتأثر أولاً بالفقة والفلسفة والمنطق))[٦٥].

وردت في مظان عبد القاهر أمور كثيرة عكست الوجهة الفلسفية والمنطقية في تفكيره ، منها ورود عدد من المصطلحات الفلسفية والمنطقية مثل العدم والوجود [٦٦]، والطرد والعكس [٦٧]، وعرضه للحدود النحوية على وفق الطريقة المنطقية بحيث يكون الحد جامعاً مانعاً يطرد و ينعكس ، إذْ صرح بأنَّ الحد ((يجب أنْ يكون مطرداً منعكساً))[٦٨]، وعلى وفق هذه الطريقة ذكر حد الفعل [٦٩]، والحرف [٧٠]. واعتماده على القياس الذي حرص من خلاله على تحقيق الاتساق الشكلي للأحكام والقوانين دون الالتفات إلى مضمونها و واقعيتها كاعتماده على قياس الشبه الذي يجمع ما بين المقيس و المقيس عليه لغير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل[٧١] ، فجاء تعليله لمنع صرف الاسم على وفق هذا المقياس [٧٢] .

ومن أدلة التأثير المنطقي في فكر عبد القاهر تعامله مع العوامل والنظر إليها نظرة فلسفية على أنَّها موجودات فاعلة ومؤثرة ينحصر عملها بالمعمول ، فذهب إلى القول بما سبقه إليه النحويون بأنْ ((لا يعمل في اسم واحد عاملان))[٧٣] ، وقوانين العامل هذه متأثرة بالفلسفة الكلامية [٧٤].

وقد أشار الدكتور طه حسين إلى أنَّ عبد القاهر في (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) كشف عن ثقافته الفكرية والفلسفية ، ومقدرته العلمية في الجمع ما بين قواعد النحو العربي وآراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب والفصول في كتابه دلائل الإعجاز [٧٥] . كما أيد هذا الرأي الدكتور درويش الجندي مشيراً إلى تأثر عبد القاهر الجرجاني ببحوث أرسطو [٧٦] .

وإذا كانت الأمور الوارد ذكرها فيما تقدم قد بينت الوجهة الفلسفية والمنطقية في تفكير عبد القاهر ، فما يهم وجهة البحث معرفة مدى تأثر تعليل عبد القاهر بالفلسفة والمنطق وكيفية انعكاسه على تعليله . من خلال ملاحظة تعليل عبد القاهر للمسائل النحوية يمكن القول إنَّ تعليله قد تأثر بالفلسفة والمنطق وينعكس هذا التأثر من كثرة ما قدمه من العلل الثواني و الثوالث ، فهو لم يكتفِ بالعلة الأولى أو كما يسميها الزجاجي العلة التعليمية ((التي يتوصل بها إلى كلام العرب))[٧٧] ، بل امتدَّ اعتماده ايضاً إلى العلل الثواني التي تسمى بـ((العلل القياسية)) ، التي سعى من خلالها إلى التوصل إلى القياس و وضع الأحكام [٧٨] ، وعلى العلل الجدلية النظرية وهي نفسها التي عكست التأثر

الفلسفي المنطقي أكثر من العلل الثواني ذلك أنَّها علل فلسفية كلامية قائمة على الجدل والنظر والتأمل يسميها الفلاسفة بـ((العلة الغائية)) وبسبب طبيعتها الفلسفية دعا ابن مضاء إلى إلغائها [٧٩]، وهذه العلل لا يقتضيها منهج النحو العلمي ، لذلك يقول عنها أحد الباحثين المحدثين ((أما العلة الغائية فغير معترف بها علمياً ، لأنَّها تتكلم أكثر ما تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها)) [٨٠]، ويمكن ملاحظة أسلوبه المنطقي في عرض العلل من خلال تعليله لجرّ الاسم وصرفه عند دخول الألف واللام عليه أو إضافته ، إذْ ذكر ((أنَّهم قصدوا منع الجرّ والتنوين ، ولكنهم أعادوا الجرّ مع اللام والإضافة إذْ كان كلٌّ واحدٍ منهما يقوم مقام التنوين . وإذْا كانا قائمين مقامه صار التنوين كأنَّه عاد ،وإذْا عاد التنوين عاد الجرّ لأنَّهما سقطا معاً وهذا سديد واضح)) [٨١].

٦. تعليله لأساليب العربية بهدف إظهار مزية النظم

عمل عبد القاهر على تعليل بعض أساليب العربية من أجل إظهار مزية نظم التراكيب النحوية ، ومن تلك الأساليب :

أ- التقديم والتأخير

يعد التقديم والتأخير ظاهرة مرتبطة بالمعنى ، فهو من الصور التي تجسد تشابك العلاقة بين المعنى والمبنى أو الشكل والوظيفة [٨٢]. وقد وصفه أحد الباحثين المحدثين بأنَّه ((أسلوب فني من أساليب العربية ، ودليل من دلائل فصاحتها وقدرتها العالية على حسن التصرف في فنون الكلام ، ومجال تتبارى فيه القابليات الإبداعية ، وبه يفصح الذوق الرفيع عن النفس))[٨٣] .

ومن الأسباب التي دفعت النحويين واللغويين لدراسة التقديم والتأخير ارتباط الرتبة بالنحو ، ارتباطاً يحدد به حفظ أجزاء الجملة ، وحفظ تسلسلها التركيبي ، أما العدول عن الرتبة ، فهو خروج عن الإخبار العادي الذي تؤديه اللغة بوساطة الكلام، إلى لغة ذات سمات فنية وإبداعية،ومن هنا كانت عناية النحو والبلاغة بهذا المبحث عناية خاصة [٨٤] .

وقد عقد الجرجاني للتقديم والتأخير باباً في دلائله مهد له ببيان الفضيلة والمزية التي تكمن فيه من خلال وصفه له بأنَّه ((بابٌ كثير الفوائد ، جمُّ المحاسن ، واسع التصرُّف، بعيد الغاية ، لا يزال يفتَرُّ لك عن بديعةٍ ، ويُفضي بك إلى لطيفة ، ولاتزال ترى شعراً يروقك مسمعُهُ ، ويلطُف لديك موقعُهُ ، ثم تنظر فتجد سبب أنَّ راقك ولطف عندك،أنَّ قدِّم فيه شيء ، وحُوِّل اللفظ عن مكانٍ إلى مكان))[٨٥].

يتبين من خلال نصه المتقدم أنَّه توسم في التراكيب النحوية التي عدلت عن الرتب المحفوظة المرسومة لها قيمة إبداعية وغايات جمالية .

وإذا كانت الحقائق قد أثبتت ((أنَّه لا توجد لغة واحدة تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة كما لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك))[٨٦] فمن الطبيعي أن يستفيد اللغويون من العدول الحاصل للتراكيب بعده مسألة تقبلها طبيعة اللغة .

وهكذا نظر عبد القاهر إلى البنية اللغوية من خلال المكون الخارجي المنطوق ــ التركيب النحوي لهاــ ومكونها الداخلي غير المنطوق (النفسي) من غير أن يفصل بينهما محتكماً إلى النحو لكونه ((وسيله من وسائل استغلال الطاقة الكافية ومحاولة استخلاص الإمكانات المتاحة من هذه الطاقة)) [٨٧].

وعلى الرغم من أنَّ عبد القاهر الجرجاني لم ينكر على النحويين ملاحظاتهم حين قصروا الغرض من التقديم على (العناية والاهتمام) إلاَّ إنَّه أخذ عليهم عدم بيانهم ((من أين كانت تلك العناية ؟ وبِمَ كان أهمَّ)) [٨٨]، مشيراً إلى أنَّ اقتصارهم على هذا الغرض و((لتخليهم ذلك ، قد صغر أمر " التقديم والتأخير" في نفوسهم وهونوا الخطب فيه ، حتى إنَّك لترى أكثرهم يرى تتبُّعه والنظر فيه من التكلف. ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه))[٨٩] .

إنَّ الجرجاني قد سعى إلى دراسة التقديم والتأخير دراسة جادة عميقة ودقيقة ((فليس المقصود المعنى القريب الذي يؤخذ من اللفظ لأول وهله ، ولكن المراد المعاني الإضافية ، والدلالات الثانية التي تنبع من التراكيب ، والتي تفهم من بين السطور))[٩٠]. لذلك فهو يؤكد ((أنَّ من الخطأ أنْ يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيداً في بعض الكلام ، وغير مفيدٍ في بعض وأن يعلل تارة بالعناية ، وأخرى بأنَّه توسعٌ على الشاعر والكاتب ، ...؛ لأنَّ من البعيد أن يكون في الجملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى))[٩١]. أي إنَّه أكد ثبات القاعدة واطرادها ، ولزوم تحقيق الفائدة أو القيمة في جميع أحوال الكلام .

ومن مواضع التقديم والتأخير التي عللها عبد القاهر الجرجاني التقديم والتأخير مع الاستفهام والهمزة ، إذْ ذكر فيه ضروباً كثيرة منها الاستفهام بالهمزة والفعل ماضي فعرض عبد القاهر مجموعة من التراكيب النحوية المختلفة التي يتقدم فيها الاسم تارة والفعل تارة أخرى ، مع تعليله لهذا الاختلاف في البنية التركيبية من حيث التقديم والتأخير ، فقال: ((إذا قلت : "أفعلت؟" ، فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.وإذا قلت : " أأنت فعلت ؟" ، فبدأت بالاسم ، كان الشكُّ في الفاعل من هو، وكان التردُّدُ فيه))[٩٢] .

يفهم من نصه المتقدم أن نظم الجملة تابع للإغراض التي يقصدها المتكلم ، فإذا كان المتكلم في شك وتردد من حدوث الفعل قدم الفعل ، وإذا كان الشك والتردد في الفاعل قدم الفاعل ، فالتقديم والتأخير في هذه الجملة الاستفهامية لا يأتيان للاهتمام أو للعناية ((وإنَّما يأتيان لتحرير المعنى وضبط الدلالة))[٩٣] .

إنَّ عبد القاهر الجرجاني قد أكد من خلال نصه ضرورة الربط بين الموقع الذي يحتله العنصر اللغوي والمعنى (الفائدة ، القيمة) الناتج عن ذلك [٩٤].

وقد استشهد عبد القاهر بنصوص قرآنية من أجل إثبات ما ذهب إليه ، إذ علل تقديم الاسم في قوله تعالى: چ چ چ چ چچ [٩٥]، بقوله:((لا شبهة في إنَّهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يُريدون أن يقر لهم بأنَّ كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرَّ بأنه منه كان ، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم : ((أأنت فعلت هذا ؟))،وقال هو عليه السلام في الجوابچ چ چ چ چ [٩٦]، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب :((فعلت ، أو : لم أفعل))[٩٧].

ب- الحذف

اهتم عبد القاهر بظاهرة الحذف وقدم لها وصفاً دقيقاً قال فيه: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسّحر ، فإنك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذّكر ، والصمت عن الإفادة ، أزيد لِلإفادة ، ونجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبنْ))[٩٨] .

وقد بحث الجرجاني عن أسرار الحذف من خلال عرضه لمجموعة من الأمثلة وبيانه للفروق والاختلافات بين التراكيب النحوية ، قاصداً معرفة ما يحدثه الحذف من تغيير دلالي . وبذلك نحا تعليله وجهه معنوية إذ سعى إلى معرفة الأغراض التي يقصدها المتكلم عندما يحتاج إلى حذف بعض العناصر . والتي أطلق عليها الدكتور طاهر سليمان حمودة ((العلل الخفية))[٩٩]، من ذلك تعليله حذف المفعول به في قول البحتري :

وكمْ ذُدْتَ عنّي مِنْ تحامُلِ حادثٍ وسورةِ أيامٍ حززن إلى العظم[١٠٠]

بقوله : ((الأصل لا محالة : حززن اللّحم إلى العظم ، إلا أنَّ في مجيئه به محذوفاً ، وإسقاطه من النُّطق ، وتركه في الضمير، مزيَّةً عجيبةً وفائدةً جليلة . وذاك أنَّ من حِذق الشاعر أنْ يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعاً يمنعه به من أنْ يتوهم في بدء الأمر شيئاً غير المراد ، ثم ينصرف إلى المراد))[١٠١] ، أي إنَّ التوهم كان وراء حذف المفعول به، وأوضح عبد القاهر حذف المفعول بالتفصيل قائلاً : ((ومعلوم أنَّه لو أظهر المفعول فقال ((وسورة أيام حززن اللحم إلى العظم)) ، لجاز

أنْ يقع في وهم السامع إلى أنْ يجيء إلى قوله : (إلى العظم) أنَّ هذا الحَزَّ كان في بعض اللحم دون كله، وأنَّه قطع ما يلي من الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم. فلما كان كذلك، ترك ذكر(اللحم) وأسقطه من اللفظ، ليُبرى السامع من هذا الوهم،ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أُنُف[١٠٢] الفهم ويتصور في نفسه من أوَّل الأمر أنَّ الحزَّ مضى في اللحم حتى لم يَرُدَّه إلا العظم))[١٠٣].

وأراد عبد القاهر أنْ يبين أنَّ ذكر المفعول إذا كان يؤدي إلى توهم معنى آخر غير الذي يقصده المتكلم عندها يكون الحذف أوضح من الذكر ، فحذف المفعول في المثال المذكور طريقة من طرائق رفع الاحتمال عن معنى و النص على معنى آخر [١٠٤]، وهو ذو فوائد إيجابية ذلك أنَّ من مقاصده أشارة الانتباه ، فيقع السامع على مراد المتكلم ويستنبط معناه من القرائن والأحوال [١٠٥] .

٧. التعليل بأكثر من علة للحكم الواحد

تُعد العلة أرضاً خصبة لإظهار المواهب والقدرات الفكرية ، إذْ إنَّ ((من طبيعة العلة أنّها تقبل التعدد حَسب قدرة النحوي على الاستقصاء والاجتهاد))[١٠٦].

إنَّ اهتمام النحاة بالتعليل وملازمته للنحو منذ نشأته الأولى واستمراره بتوالي العصور كفيل بإظهار هذه التعددية العللية . وما يلاحظ في النحو العربي ((إنَّ العلل تزداد عدداً كلَّما تقدم الزمان ، فيولد النحاة من العلة عللاً))[١٠٧]، ويمكن رصد هذا التوالد العللي عند ابن مالك ، إذ ولد من علة الشبه ست علل كل واحدة منها علة مستقلة [١٠٨] .

ويبدو أنَّ تشجيع أوائل النحويين على التعليل وجعله حقاً مشروعاً لكل من يجد في نفسه القدرة على ذلك كان له أثر في تعدد العلل ، يقول الخليل: ((فإنَّ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها))[١٠٩]. ولكن هذا لا يعني أنَّ النحويين كانوا على موقف واحد من التعليل بأكثر من علة للمسألة الواحدة ، بل كان لهم موقفان مختلفان : **الأول** : جواز التعليل بأكثر من علة : ومن النحاة المعتمدين على هذا المذهب ابن جني الذي صرح بجواز أنْ يكون للحكم الواحد أكثر من علة بقوله : ((إنَّ الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين))[١١٠].

الثاني : عدم جواز التعليل بأكثر من علة ؛ لأنَّ العلة النحوية مشبهة بالعلة العقلية ، وإذْا كانت الأخيرة لا يثبت الحكم معها إلاّ بعلة واحدة فالحال نفسه يكون مع ما كان مشابهاً لها [١١١] .

إنَّ تعدد العلل يمكن رصده في الخلافات النحوية على الحكم الواحد مثل رفع المبتدأ ورفع الفاعل إذْ تتجاذبه علتان أو أكثر ويمكن رصده ايضاً في الأحكام المختلفة للشيء الواحد كتعدد العلل للحكمين المختلفين في الشيء الواحد وذلك كإعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها وإجراءهم إياها مجرى هل ونحوها [١١٢].

إنَّ تعددية العلل للمسألة الواحدة هي من سمات منهج عبد القاهر ، فكان كثيراً ما يعرض أكثر من علة للمسألة الواحدة، مثال على ذلك تعليله بناء (من) الموصولة بعلتين، قال في الأولى : ((ويكون من موصولاً بمعنى الذي ،... كقولك : جاءني من عَرفته، فالذي أوجب بناء هذا أنَّه لم يستقل بنفسه ، واحتاج إلى ما ينضم إليه من الصلة ، كقولك : عرفتُه،... فصار بمنزلة الحروف لأنَّها لا تستقل بأنفسها وتقتضي شيئاً يُضم إليها،... فلهذه المشابهة بُنِيَ من في قولك: جاءني من عرفته))[١١٣] ، والعلة الثانية في قوله : ((ووجه ثانٍ وهو أنَّ الموصول لمَّا كان لا يتمُّ معناه إلاَّ بصلته صار بمنزلته منها منزلة أول الاسم من آخره ، فكما أنَّ البعض من الاسم لا يعرب، لأنَّ الإعراب يؤتى بهِ للدلالة على المعاني العارضة في الأشياء كالفاعلية ، ومحال أنْ يُدلَّ على دون الشيء فاعلاً قبل أنْ يدلَّ على نفسه باستيفاء اسمه ، كذلك بني الموصول نحو منْ إذْ لو أعرب لكان قد ترك مراعاة هذا المعنى الذي هو كونه في حكم بعض الاسم ، ولم يكن وصلُهُ مما يحتمل الإعراب ، فكان يُنقل إعرابه إليه كما يفعل في الاسمين يجعلان اسما واحداً نحو حضرموت ، لأنَّه يتم بالجملة ، وإعراب الجملة محال فاعرفه)) [١١٤] ، كما علل تخصيص الجزم بالفعل بعلتي التخفيف والانحطاط ، ذكر الأولى

بقوله :((وأما تخصيص الجزم بالفعل فلأجل أنَّه إسقاط وتخيف ، والفعل أثقل من الاسم ...))[١١٥] ، والعلة الثانية ذكرها بقوله: ((ووجه آخر وهو أنَّ الإعراب في الفعل فرعٌ على الإعراب في الاسم فنقص عنه بأن اقتصر على حركتين ، وجعل الوجه الثالث منه السكون ، ليكون أضعف من إعراب الاسم جريا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول))[١١٦]، ويبدو أن إكثار عبد القاهر من التعليل كان هدفه ترسيخ المعلول واثباته ، كما تعد كل علة من العلل التي اعتمدها تامة وكافية لإثبات الحكم لذلك سماها وجوها لا عللاً كما تقدم . وهناك مواضع كثيرة قدم بها عبد القاهر أكثر من علة[١١٧] .

الخاتمة :

بعد أنْ شارف البحث على الانتهاء لابد من خاتمة توضح أبرز نتائجه :

١- أكد عبد القاهر من خلال منهجه في التعليل أنَّ النحو ليس بمعزل عن الواقع ، دليل ذلك اعتماده على الأمثلة الحسية في التعليل إيماناً منه بأنَّها تعمل على قبول العلة ، وتسهل فهم المتعلم ؛ لكونها نابعة من الواقع .

٢- بين البحث أنَّ عبد القاهر لجأ في كتابه دلائل الإعجاز إلى تعليل الظواهر والأحكام النحوية في ضوء حقائق ومبادئ نفسية فاستطاع أنْ يجمع في تعليله ما بين الجانبين ، الجانب العلمي العقلي، والجانب البلاغي الذوقي .

٣- أظهر البحث تأثر عبد القاهر بالفلسفة والمنطق عند تعليله فلم يقف عند العلة التعليمية التي تتسم بالسهولة والبساطة بل قدم عللاً قياسية وجدلية ، قائمة على التفكير الفلسفي والمنطقي ، متأثراً بسلطة هذين العلمين على التفكير النحوي ، كما أنَّ عبد القاهر لم يذكر تسميات لأنواع العلل التي يعللها فلم يصرح في مظانه بأنَّ هذه العلة تعليمية أو قياسية أو جدلية؛ لأنَّ هذه التسميات لم تهمه بقدر اهتمامه بعرض العلة وتأكيدها للحكم النحوي .

الهوامش :

(١).الخصائص ، ابن جني : ٢٣٨/١ .
(٢).ينظر: المصدر نفسه :١٨٦/١ .
(٣).ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي : ١١٢ .
(٤).الرد على النحاة ، ابن مضاء : ١٥٠ .
(٥).دراسات في كتاب سيبويه ، الدكتورة . خديجة الحديثي : ١٨٠ .
(٦).منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان الأندلسي : ٢٣٠ .
(٧).نحو التيسير ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري : ٤٩ .
(٨).ينظر : سيبويه إمام النحاة ، الدكتور علي النجدي ناصف : ٤٠ .
(٩).في أصول اللغة والنحو ، الدكتور فؤاد حنا ترزي : ١٧٩ .
(١٠). ينظر: إحياء النحو ، الدكتور إبراهيم مصطفى : ١٠ .
(١١). ينظر: أعلام في النحو العربي ، الدكتور مهدي المخزومي : ٨٥ .
(١٢). الفعل زمانه و أبنيته ، الدكتور إبراهيم السامرائي : ١٢ .
(١٣). النحو العربي ، العلة النحوية ، الدكتور مازن المبارك :١٦٣ .
(١٤). رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ، عباس حسن : ٧٤ .
(١٥). المقتصد ، عبد القاهر الجرجاني : ١٤٤/١ .
(١٦). شرح الوافية نظم الكافية ، ابن الحاجب : ٣٥٢ .
(١٧). ينظر: كتاب اللامات ، الزجاجي : ٨٨ ، والمغني في النحو، ابن فلاح اليمني : ١٨٣/١.
(١٨). ينظر: المقتصد : ١/ ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٨٥ ، ١٩٢ .
(١٩). ينظر: كتاب اللامات : ٨٩ ، و النحو الوافي ، عباس حسن: ٣٨٣/٤ .

(٢٠).شرح المفصل ، ابن يعيش : مج٤ /١٢٢/٩ .
(٢١).ينظر : المقتصد : ١٣٦/١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٢٢).ينظر: المصدر نفسه : ٧٦٧/٢ .
(٢٣).ينظر: كتاب سيبويه: ٣٩٢/٣ ، وعلل النحو، ابن الوراق : ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨،والخصائص:١/ ٢٥٣ ٢٤.
(٢٤).ينظر: كتاب سيبويه : ٣٧٠/٢ .
(٢٥).دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني : ٢١٥ ، ٢١٦ .
(٢٦).ينظر: المقتصد : ١٣٦/١ ، ١٤٥ ، ٣٣٣ ، ٤٥٨ ، ٢/ ٧٦٠، ٧٧٠، ١١٠٧ .
(٢٧). المقتصد : ١١١/١ .
(٢٨). المصدر نفسه : ١/ ٣٠٤ .
(٢٩).ينظر: المنخول ، الغزالي : ٩٨ .
(٣٠).ينظر: أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني : ١٢١ .
(٣١).دلائل الإعجاز :٥٦ .
(٣٢). المصدر نفسه :٥٢ .
(٣٣).دلائل الإعجاز: ١٣٢ .
(٣٤). المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها .
(٣٥). الحج /٤٦ .
(٣٦). المؤمنون / ١١٧ .
(٣٧).دلائل الإعجاز : ١٣٣،١٣٢ .
(٣٨).دلائل الإعجاز : ١٦٣ ، ١٦٤ .
(٣٩).ديوان البحتري : ٥٠٨/١.
(٤٠).دلائل الإعجاز : ١٦٣ .
(٤١). المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها .
(٤٢). المصدر نفسه : ١٦٣ ، ١٦٤ .
(٤٣). الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي : ٦٤ .
(٤٤). المصدر نفسه والصحيفة نفسها .
(٤٥). نظرية التعليل في النحو العربي ، الدكتور حسن خميس الملخ : ٥٤ .
(٤٦). الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .
(٤٧). المصدر نفسه : ٥٦ .
(٤٨).ينظر: الأصول في النحو ، ابن السراج : ٥٤/١ .
(٤٩). المقتصد : ١٤٥/١ ، ١٤٦ .
(٥٠).ينظر: الأصول في النحو : ٥٤/١ .
(٥١).ينظر: المصدر نفسه : ٣٧/١ .
(٥٢). الخصائص : ١٧٤/١ .
(٥٣). الرد على النحاة : ١٣١ .
(٥٤).ينظر: المقتصد : ١٦١/١ ، ١٦٢ ، ٧٦٧/٢ ، ٨٤٢ .
(٥٥). المصدر نفسه : ١٣٦/١ .
(٥٦). المصدر نفسه : ١٣٦/١ ، ١٣٧ .
(٥٧).ينظر: التفكير الفلسفي في الإسلام ، الدكتور عبد الحليم محمود : ٣٣/٢ ، ٦٩ .
(٥٨). النحو العربي ، العلة النحوية : ١١٦ .
(٥٩).ينظر: بين منطق أرسطو والنحو العربي ، الدكتور محمد خير الحلواني : ١٩ .
(٦٠).قضايا نحوية ، الدكتور مهدي المخزومي : ٧٦ .
(٦١).ينظر: تقويم الفكر النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم : ١١٠ .
(٦٢).ينظر: النحو العربي، العلة النحوية : ١١٦ ، وضحى الإسلام ، أحمد أمين : ٣٠٨/٢ .

(٦٣). ينظر: مدرسة الكوفة ، الدكتور مهدي المخزومي : ٣٠٥ .
(٦٤). ينظر: الإيضاح في علل النحو : ٦٦ .
(٦٥). دراسات في النحو ، الدكتور طه عبد الحميد طه :٦٤ .
(٦٦). ينظر: المقتصد : ٢٦٠/١ ، ٥٨٠ ، ٥٨٩ .
(٦٧). ينظر: المصدر نفسه : ١٥٦/١ ، ١٩٧ ، ٨٠١ .
(٦٨). المصدر نفسه : ١/ ٢٧٠ .
(٦٩). ينظر : المصدر نفسه : ٧٨/١ .
(٧٠). ينظر : المصدر نفسه : ٨٥/١ .
(٧١). ينظر: أصول التفكير النحوي ، الدكتورعلي أبو المكارم : ١١٣.
(٧٢). ينظر : المقتصد : ٩٦٧/٢ .
(٧٣). المصدر نفسه : ٤٤٩/١ .
(٧٤). ينظر: إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى : ٣١ .
(٧٥). ينظر: نقد النثر : ٢٩ ، تمهيد الكتاب (البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر).
(٧٦). نظرية عبد القاهر في النظم ، الدكتور درويش الجندي : ٨ ، ٩ .
(٧٧). الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .
(٧٨). ينظر: منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، الدكتور محمد كاظم البكاء : ٢٩٢ .
(٧٩). ينظر: الرد على النحاة :١٣٠، ١٣١ .
(٨٠). ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدكتور تمام حسان: ٥١.
(٨١). المقتصد : ٢ / ٩٧١ .
(٨٢). ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الدكتور فاضل مصطفى الساقي :١٠١.
(٨٣). الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ، الدكتور تراث حاكم مالك : ١٩٠ .
(٨٤). ينظر : البلاغة والأسلوبية ، الدكتور محمد عبد المطلب : ٢٤٨ ، ٢٥٥ .
(٨٥). دلائل الإعجاز: ١٠٦ .
(٨٦). اللغة ، ج. فندريس : ١٨٧ .
(٨٧). البلاغة و الأسلوبية : ٤٩ .
(٨٨). دلائل الإعجاز : ١٠٨ .
(٨٩). المصدر نفسه والصحيفة نفسها .
(٩٠). التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ، الدكتور عبد الفتاح لاشين:١٥٦.
(٩١). المصدر نفسه : ١١٠ .
(٩٢). دلائل الاعجاز : ١١١ .
(٩٣). التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني : ١٤٣ .
(٩٤). ينظر:دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة،الدكتور سعيد حسن بحيري : ٢٠٨
(٩٥). الأنبياء / ٦٢ .
(٩٦). الأنبياء / ٦٣ .
(٩٧). دلائل الإعجاز : ١١٣ .
(٩٨). المصدر نفسه : ١٤٦ .
(٩٩). ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدكتور طاهر سليمان حمودة : ٨٧ .
(١٠٠). ديوان البحتري : ٣ / ٢٠١٨ .
(١٠١). دلائل الإعجاز : ١٧١ ، ١٧٢ .
(١٠٢). (أُنُفُ الشيء : أوله ومستأنفُه) لسان العرب ، مادة (أنف) :١٥/٩ .
(١٠٣). دلائل الإعجاز : ١٧٢ .
(١٠٤). ينظر: الجملة العربية والمعنى : ٢٦٨ .
(١٠٥). ينظر:دلالات التراكيب ، الدكتور محمد حسنين أبوموسى:١٣٠

(١٠٦). نظرية التعليل في النحو العربي : ١٠٤ .
(١٠٧). المصدر نفسه : ١٠٤ .
(١٠٨). ينظر: شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك : ٢١٦/١ ، ١٢٨ .
(١٠٩). الإيضاح في علل النحو : ٦٦ .
(١١٠). الخصائص : ١٥٦/١ .
(١١١). ينظر: الاقتراح : ١٢٨ .
(١١٢). ينظر الخصائص : ١٦٧/١ ، ١٦٨ .
(١١٣). المقتصد : ١٢٨/١ .
(١١٤). المصدر نفسه : ١٢٨/١
(١١٥). المصدر نفسه : ١٦٨/١ .
(١١٦). المصدر نفسه :١٦٨/١ .
(١١٧). ينظر المصدر نفســه : ١٣٤/١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ٣٢٦ ، ٤٢١ ،٤٥٨ ، ٢/ ٧٦٠ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
(١).إحياء النحو ، الدكتور إبراهيم مصطفى ، مكتبة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥١م .
(٢).أسرار البلاغة ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، قرأهُ وعلق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر ، ط١ ، دار المدني ، المملكة العربية السعودية ، جدة ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١ م .
(٣). أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ١٣٩٣هـ ـــــــ ١٩٧٣م .
(٤).الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : الدكتورعبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠ هـ ـــــــ ١٩٩٩م .
(٥).أعلام في النحو العربي، الدكتور مهدي المخزومي،وزارة الثقافة والإعلام، الموسوعة الصغيرة ، منشورات دار الجاحظ ، بغداد ،١٤٠٠ هـ ـــ ١٩٨٠ م .
(٦).الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق وتعليق: الدكتور أحمد محمد قاسم ، ط١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ ـــ ١٩٧٦م .
(٧).أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الدكتور فاضل مصطفى الساقي ،ط١ الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ ـــ ١٩٧٧ م .
(٨).الإيضاح في علل النحو،أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق:الدكتور مازن المبارك ، ط٢، مطبعة أمير،دار النفائس، ١٣٦٣ هـ .
(٩).البلاغة والأسلوبية ، الدكتور محمد عبد المطلب ، (د.ط)، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر،١٩٨٤م .
(١٠).التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، الدكتور عبد الفتاح لاشين ، (د.ط) ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٠م .
(١١).التفكير الفلسفي في الإسلام ، الدكتور عبد الحليم محمود ، ط١، مطبعة الأنجلو المصرية ، مصر، (د.ت) .
(١٢).تقويم الفكر النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ،(د.ط) ،دار الثقافة بيروت ، لبنان ، (د.ت) .
(١٣).الجملة العربية والمعنى ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشروالتوزيع، بيروت – لبنان ١٤٢١هـ ـــــ ٢٠٠٠م .
(١٤).الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، ط٤ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٩٩م .
(١٥).دراسات في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات الكويت ، (د.ط) ، (د.ت) .
(١٦).دراسات في النحو ،الدكتور طه عبد الحميد طه ، الناشر مكتبة سعيد رأفت ، مطبعة الكيلاني ، مصر، ١٩٧١ م.

(١٧).دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، الدكتور سعيد حسن بحيري ، (د.ط) ، الناشر:مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، مصر ،(د.ت) .
(١٨).الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ، الدكتور تراث حاكم مالك الزيادي ، ط١، مكتبة المثقف للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
(١٩).دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، قراءة وتعليق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، مصر ، ١٤٠٤ هـ ـــ ١٩٨٤م.
(٢٠).دلالات التراكيب ، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، الدكتور محمد حسنين أبو موسى، ط١ ، منشورات جامعة قار يونس ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .
(٢١).ديوان البحتري ، تحقيق حسن كامل الصيرَفي ، ذخائر العرب(٣٤)، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٣، ١٩٦٤ .
(٢٢).رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية،عباس حسن ،(د.ط) ، مطبعة العالم العربي ، القاهرة، ١٣٧١هـ ـــ ١٩٥١ م.
(٢٣).الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تحقيق : الدكتورشوقي ضيف ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧م .
(٢٤).سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ،(د.ط) ، مكتبة نهضة مصر،مطبعة لجنة البيان العربي ١٣٧٢هـ ـــ ١٩٥٣ م .
(٢٥).شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك ، تحقيق ، عادل أحمد وعلي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠م .
(٢٦).شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ،(د.ط) المكتبة التوفيقية ، القاهرة (د.ت).
(٢٧).شرح الوافية نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، تحقيق : الدكتور موسى بنايّ علوان العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الاشرف ،١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
(٢٨).ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ط١٠ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .
(٢٩).ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدكتور طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٢ م .
(٣٠).علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ) ،تحقيق : محمود محمد نصار، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٩ هـ ـــ ٢٠٠٨ م .
(٣١).الفعل زمانهُ وأبنيتهُ ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط٢، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ١٩٨٠ م.
(٣٢).في أصول اللغة والنحو ، فؤاد حنا ترزي ، مطبعة دار الكتب بيروت، لبنان ١٩٦٩م.
(٣٣).قضايا نحوية ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط١، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، الامارات العربية، ٢٠٠٢ م.
(٣٤).كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٣٨٥هـ ـــ ١٩٦٦ م.
(٣٥).كتاب اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ،١٣٨٩ هـ ـــ ١٩٦٩هـ .
(٣٦).لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، (د.ط) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، (د.ت) .
(٣٧).اللغة ، ج .فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ،ومحمد القصاص ، (د.ط)، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٠م .
(٣٨).اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ط١، القاهرة ، ١٤٢١هـ ـــ ٢٠٠١ م.
(٣٩).مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م.
(٤٠).المغني في النحو ، تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ) ، تقديم وتحقيق وتعليق : الدكتورعبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، سلسلة خزانة التراث، ١٩٩٩.

(٤١).المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق ، الدكتور كاظم بحر المُرجان، الجمهورية العراقية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، سلسلة كتب التراث (١١٥)، دار الرشيد للنشر ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٢م.
(٤٢).المنخول من تعليقات الأصول ،أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق : محمد حسن هيتو (د.ت).
(٤٣).منهج السالك في الكلام إلى ألفية ابن مالك ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي ، تحقيق : سدني جلينز ، الولايات المتحدة ، نيوهافن ، ١٩٤٧ م.
(٤٤).نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ ـــــ ١٩٨٤م .
(٤٥).النحو العربي ، العلة النحوية ، نشأتها وتطورها ، الدكتور مازن المبارك ، ط٣ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٣٩٣هـ ـــــ ١٩٧٤م .
(٤٦).النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة ، عباس حسن، ط٣ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦م .
(٤٧).نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، الدكتور حسن خميس الملخ،ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن،١٤٢٠ هـ ـــــ ٢٠٠٠م .
(٤٨).نظرية عبد القاهر في النظم ، الدكتور درويش الجندي ، مكتبة نهضة مصر ، الفجالة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٠م.
(٤٩).نقد النثر المنسوب إلى أبي الفرج قدامه بن جعفرالبغدادي ، تحقيق : الدكتور طه حسين ، وعبد الحميد العبادي ،(د.ط)، مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة ،١٣٥١هـ ـــ١٩٣٣ م .

الدوريات :

(٥٠).بين المنطق و النحو العربي في تقسيم الكلام ، الدكتور محمد خير الحلواني ، مجلة المورد ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ١٩٨٠م .

الرسائل الجامعية :

(٥١).منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، محمد كاظم البكاء ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨١م.

Abstract

Abdul Qaher doctrine in grammatical analysis

This research highlights on the grammatical doctrine of the personal encyclopedia and on a distinguishable scientist of Arabian language Abdul Qaher Al- Jurjani who created the Systems Theory , which draw new vision for study the Arabic Grammar on based of the a doctrine taking care of the meanings of the grammar in creation the words .

In this reaserch showed ability of Abdul Qaher in explanation and the process of justification of analysis the roles and grammatical rules through presentation the doctrinal steps in explanation.

مجلة القادسية للعلوم الانسانية

تواصل مسيرتها المتألقة ، فساهم عزيزي الباحث في رفدها ببحوثك الرصينة على وفق ضوابط النشر العلمي .